أزمة "العقل العلماني العربي"[1]..

الخشوع في محراب "الدّيمقراطيّة" في عصر "ما بعد الدّيمقراطيّة"

بقلم : صابر النفزاوي (كاتب سياسي)

لَطالما ارتبطت الدولة الحديثة ب"النظام الديمقراطي"حتّى صار "صفة ماهويّة" من صفاتها لا تستكمل الدولة حداثتها دونها، اليوم؛ في عصر "مابعد الحداثة" أو عصر نقد مكتسبات الحداثة أصبح الحديث عن "الديمقراطيّة" كهدف نهائي للدولة المعاصرة محلّ سجال فكري وسياسي مستفيض غير أنّ علمانيينا ظلّوا خارج هذا السّجال،، وعليه؛ سنتطرّق في السّطور اللاحقة لموضوع "الديمقراطيّة" أو بالأحرى "ما بعد الدّيمقراطيّة".. "الديمقراطيّة" الّتي يسبّح بحمدها المسبّحون ويخشع في محرابها الخاشعون، "الدّيمقراطيّة" التي لم توجد فعليًّا قط[2] وتتنافى وجوهر الدين الإسلامي[3] الّذي يُقرّ السلطان للأمّة والسّيادة للّه وحده، ولا يمكن القبول بفكرة رأي الأغلبيّة في المطلق إذ لابدّ من التحرّك في حدود المُتاح الشرعي، على كلّ حال لسنا هنا بوارد الدّخول في سجال فقهي، هو موقف مبدئي تأليفي ارتأينا الانطلاق به ومنه ..

---

[1]- حديثنا عن العقل العلماني "العربي" دون غيره ليس استثناءً لهذا الغير بل هو توصيف على سبيل "التخصيص" بما أنّنا نعيش في بيئة عربيّة وفي احتكاك مستمر بالعلمانيين العرب.

[2] - يقول عالم السياسة الأمريكي إيطاليّ الأصل :"الدّيمقراطيّة هي اسم مُفخَّم لشيء لا وجود له" !..

[3] - يبدو أنّ القرضاوي لم ير هذا التنافي في "فلسفة الديمقراطية" التي تصل إلى حدّ فتح الباب لتولّي غير المسلم أمر المسلمين إذ يقول في كتابه "فتاوى معاصرة" (ج2) :"...والغريب أنّ بعض الناس يحكم على الديمقراطيّة بأنّها مُنكَر صُراح أو كفر بواح وهو لم يعرفها معرفة جيّدة"، وهو موقف/ فتوى نزل بردا وسلاما على قلوب العلمانيين الّذين واحتفوا به أيّما احتفاء !!! ..

"العلمانيّون العرب" أو من نُسمّيهم "أحفاد عمرو بن لحي الخزاعي" لا يكفّون عن جلب الأصنام من وراء البحار وتعبيد الناس لها وهذا ما يجب أن يشتغل عليه الإسلاميون إبرازا وتركيزا أكاديميًّا وإعلاميًّا..

فإذا أبديتَ رفضك للنظام الديمقراطي واستشهدتَ بمؤلّفات أكبر علماء الدين المعتبَرين سيرميك "الحدثوت" على الفور بالتخلّف والرجعيّة والظلاميّة، في المقابل لو بقيتَ على موقفك "الرّجعي" هذا لكن مع الاستشهاد بفلسفة "هوبز" المنظّرة للاستبداد أو آراء "هيغل" المحتفية بالملكيّة الوراثية والرافضة للآليّة الانتخابيّة أو كتابات الألماني "كارل شميت" المشنّعة بالطّرح الديمقراطي ستتحوّل في نظرهم إلى مثقّف موسوعي منفتح يحمل رأيا خاصّا يُختلَف معه ذلك الاختلاف الّذي لا يفسد للودّ قضيّة[4] ..

فهؤلاء مشكلتهم الكبرى مع "الإسلاميين" لا تكمن في موقفهم من "الديمقراطية" بحدّ ذاته بل في "المرجعيّة"(غير الغربيّة) الّتي يستندون إليها لتبرير هذا الموقف، وهذا إن دلّ على شيء فإنّه يدلّ على تهافت «العقل العلماني العربي» وتوتّره وانشداده البافلوفي إلى مقولات "العقل الغربي"!..

إنّهُم يتحدّثون عن الجهل المقدّس[5] وهم غارقون في الجهل المركّب الّذي مرّ به الغرب نفسه بما جعله اليوم بصدد

[4] - هؤلاء ينطبق عليهم قوله تعالى في سورة "وإذا ذُكر الله وحده اشمأزّت قلوب الّذين كفروا وإذا ذُكر الّذين من دونه إذا هُم يستبشرون" صدق الله العظيم ("الزّمر 45).

[5] - "الجهل المقدّس" هو توصيف يطلقه البعض على ما يعتبرونه جهلا مؤسّسا على معتقدات أو "دوغمائيات دينيّة" ..

مراجعة مكتسباته المعرفيّة، معظمهم يعارض أيّ حضور للدّين حتّى لو كان صوريّا وإن قبلوه فعلى مضض ، قوم لو كانوا بين مُشركي قريش "يوم الحديبية" لَاعترضوا على «باسمك اللهم» نفسِها.. كائنات "حيّة تسعى" لا تكشف بقدر ما تؤكّد أنّ "صراع الهُويّة"حقيقة لا مراء فيها..

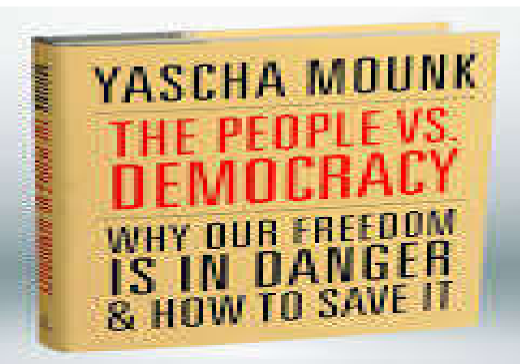
وقد رأيناهُم كيف يُنظّرون لمرحلة "ما بعد الكارثة" وسبُل الاستفادة ثقافيًّا ومؤسّسيًّا من "الدرس الكوروني"، فيروس لم يمرّ على تمدّده بالبلاد سوى بضعة أيّام جعلهُم فجأةً يتحوّلون إلى عباقرة وجهابذة يبحثون عن حلول و "مسارات وطنيّة جديدة" للتحصين الذّاتي، فيما لم تدفعهُم عقود من "الفشل العلماني" إلى مجرّد التفكير في «بديل» أو حتّى «كوابح هوويّة تعديليّة» تنتشلنا ممّا نحن فيه من الفقر و "العوَز الحضاري"، هؤلاء مازالوا عالِقين داخل "پراديغمات غربيّة" آيلة للسّقوط والتّجاوز في العقل الغربي نفسه ..

بعيدا عن السّجال المتعلّق بالفروق المعرفيّة المجهريّة بين ""الأنظمة الاستبداديّة"" و ""الأنظمة الديكتاتوريّة"" يتبنّي كثيرون مصطلح «الديمقراطيّة» كمقابل دلاليّ آلي لها كأنّها الممكن السياسي الوحيد[6].. هؤلاء يتعاملون مع توصيف ""ديكتاتوري"" أو""استبدادي"" من جهة و""ديمقراطي""من جهة أخرى بمنطق تثنوي/ازدواجي على طريقة : [باطل/حق،،ظلم""/عدل] والحال أنّنا إزاء توصيفات سياسيّة

[6] - يقول الجابري في كتابه :"الديمقراطيّة وحقوق الإنسان" (عن مركز دراسات الوحدة العربيّة –ط3-) ص104 :"... ليس هناك خيار ثالث : هناك فقط إمّا عيوب الديمقراطيّة وإمّا عيوب الاستبداد والدكتاتوريّة"!!!

عائمة يُفترَض أن يكون مقابلُها المفهومي ذا مضمون سالب لا موجب، بمعنى أنّ نقيض"استبدادي" هو "غير استبدادي" وضديد "ديكتاتوري" هو"غير ديكتاتوري" واستدعاء توصيف إثباتي/محدّد هنا لا يمكن أن يكون إلّا من باب الإسقاط البروباغندي/الدعائي لا العلمي/المنضبط، مثلما تقول "إذا أردت أن تحارب العطش اشرب كوكا كولا" كأنّ هذا المشروب هو الضّديد الطبيعي والحتمي للعطش والحال أنّ ذلك غير صحيح!..

على عكس ما يظنّ البعض ، لم يعُد النّموذج الدّيمقراطي يتمتّع بتلك "الحظوة التاريخيّة"، الغرب نفسُه بات يتحدّث عن «ما بعد الدّيمقراطيّة» وصدرت كتب ودراسات كثيرة في هذا الاتّجاه ، كتابات تؤكّد أنّ "الطرح الديمقراطي" الّذي مازال مثقّفونا خاشعين في محرابه يعيش أسوأ مراحله في عصر "انعدام اليقين الراديكالي" كما يُسمّيه صاحبا كتاب :«كيف تموت الدّيمقراطيّات ؟» دانييل زيبلت وستيفن ليفتسكي، وفي زمن صعود "الشعبوية" حول العالم كما شخّص ذلك "ياشا مونك" مؤلّف كتاب «الشعب في مواجهة الديمقراطيّة .. لماذا حريّتُنا في خطر وكيف يمكن إنقاذها؟»..



وحتّى مع وجود كتّاب آخرين يقولون بإمكانيّة إنقاذ "الديمقراطية" من نفسها مثل "دامبيسا مويو" صاحبة «حافّة الفوضى : لماذا تخفق الدّيمقراطيّة في تحقيق النموّ الاقتصادي وكيف يمكن إصلاحها ؟!» (من مقترحاتها "إطالة العُهدات الانتخابيّة"و"التصويت الإجباري") أو "صمويل هانتنغتون" الّذي تحدّث بمنطق "ليبرالي نخبوي"عن الصعوبات التي تواجهها العمليّة الديمقراطية في بيئة ضاغطة من زخم المشاركة السياسية وتعاظم الوعي السياسي واقترح للخروج من هذا المأزق اتّخاذ بعض الخطوات "غير الديمقراطية" كإقصاء فئات بعينها كالسود، هناك في المقابل آخرون كُثُر متشائمون بشأن مستقبل "النظام الدّيمقراطي" ويميلون إلى التّكبير عليها أربع على غرار "دافيد رونشيمان" مؤلّف كتاب «كيف تنتهي الدّيمقراطيّة»!!!..

وفي مشهد بليغ حمّال دلالات شوهد الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما وهو يمسك بيده كتابا يحمل عنوان :"العالم ما بعد أمريكا" لفريد زكرياء الّذي دندن حول ظهور وشيك لكيان سياسي إسلامي في الشرق الأوسط،والحديث عن عالم دون أمريكا هو بمعنى ما حديث عن عالم دون "ديمقراطيّة ليبراليّة"!..

ربّما يكون أوّل مؤلّف أخضع الديمقراطية لنقد عميق هو ذلك الكتاب الّذي ظهر في السبعينيات تحت عنوان "أزمة الدّيمقراطية" وهو في الأصل تقرير أكاديمي اشتغل عليه ثلاثة أمريكيّين كان من بينهم "صامويل هانتنغتون" الّذي اشتُهر لاحقا بنظريته حول "صدام الحضارات"..

لكن أوّل كتاب يمكن عدّه تحرّشا حقيقيّا بالنموذج الدّيمقراطي هو كتاب"ما بعد الديمقراطية" الصادر عام 2004 للبريطاني "كولين كراوتش" وقد قصد "كراوتش" بمصطلح "مابعد الديمقراطيّة" الإشارة إلى عهد ديمقراطي جديد ببصمة الليبرالية الجديدة، ركّز المؤلّف في هذا الكتاب على انتهاء المؤسسات التمثيلية المنتخبة كمصدر أصلي للتشريع واتّخاذ القرار، يقول ما نصّه :"أصبحت القرارات تُتّخذ من مكان آخر من قبَل آخرين في ردهات اللوبيات وفي الشركات الكبرى المرتبطة بالنخب السياسية"، طبعا هذا الكلام خطير في ذلك الوقت لأنّه يعني بكل بساطة أنّ جدار السيادة لم يعُد بصلابة دولة معاهدة وستفاليا 1648، معاهدة وستفاليا هذه أو صلح وستفاليا هي في الحقيقة معاهدتان اثنان : معاهدة أوسنبروك ومعاهدة "مونستر" في ألمانيا وأنهتا عقودا من الحروب الدينيّة والتوسّعيّة في أوروبا وأرستا أسس الدولة القومية أو الدولة الأمّة أو الدولة الحديثة ذات السيادة ..

من المفكّرين الذين يرون في الأفق نهاية الدّيمقراطيّة التركي أحمد أنسل والبلجيكي "شانتال موف" وهُما كغيرهما يريان أنّ النظام الديمقراطي نظام مأزوم وتأزّمه قديم لكنّه أضحى في استفحال، فالديمقراطية كما ثبت تاريخيا مفهوم غير قابل للتطبيق، فلم يحكم الشعب نفسه قط ولن يحكمه أبدا،، فمنذ أثينا كان التصويت والترشّح حكرا على النبلاء والأشراف فاستُثني العبيد والنساء والسود وغيرهم ،، في نيوزيلندا وهي أوّل دولة تمنح النساء حقّ التصويت والترشّح لم تفعل ذلك قبل عام 1893، كما أنّ باريس التي يسمّونها "عاصمة

الأنوار" لم تسمح للمرأة بالإدلاء بصوْتها إلّا بدايةً من عام 1945 حينما دشّنت ‘‘إيفون’’ زوجة ‘‘ديغول’’ فصلا جديدا من فصول الممارسة الديمقراطيّة الفرنسيّة، وإلى حدود القرن الماضي لم تكن تجري في أيّ بقعة من الأرض عمليّات اقتراع تستجيب لما يُسمَّى ‘‘المعايير الدوليّة’’..

وحتّى بعد تجاوز هذه الإقصائيّة العمليّة برزت على الأرض ممارسات جديدة تحول دون تطبيق الفكرة الديمقراطيّة كالتمويل السياسي الموجّه الّذي يجعل إمكانية الترشّح والفوز مقتصرة على فئة دون أخرى فضلا عن أثر "الممارسة الديمقراطيّة الليبراليّة" التي تفرز مجتمعات متوتّرة هوويّا أي دون خصوصية حضاريّة فهي في السياق الإسلامي مثلا تجعل للكافرين على المؤمنين سبيلا بسماحها بحركة غير مقيّدة للأفكار والأموال، لذلك بدأ الكثير من الكتّاب الغربيين في الحديث عن ضرورة أن يكون الحكم مركزيّا دون أن يعني ذلك بالضرورة "حكما استبداديّا" لأنّهم يرون إمكانيّة وجود حاكم شرعي مسيّج بحزام من المستشارين والمؤسسات القوية للإدارة ومساعدة الحاكم ليحكم مع وجود أجهزة رقابية كالمحكمة الدستورية، طبعا العالم الغربي لا يتحدّث عن نظام سياسي إسلامي لكنّه يتحدّث عمّا يشبه النظام السياسي الإسلامي في الكثير من ملامح دولتهم المأمولة، وأبرزهذه الملامح "مركزيّة الحكم ولامركزيّة الإدارة" ..
فما يبدو أوضح من أن يُشار إليه هو أنّ صناديق الاقتراع لا توصل في النهاية ممثّلين حقيقيين لعامة الناس بل توصل ممثلي اللوبيات المالية وأصحاب رؤوس الأموال المتحكّمين

في الإعلام والاقتصاد حتى أنّ الغرب بات اليوم يتحدّث عن "دكتاتورية جديدة" هي دكتاتورية رأس المال، وقد بدأت الشعوب تكتشف هذه الخديعة الكبرى ويمكننا هنا الإحالة على حركة السترات الصفراء في فرنسا كتدليل صاخب على هذه اليقظة، علاوةً على ارتفاع نسب مقاطعة العمليّات الانتخابيّة، هذا التململ تجاه المثال الديمقراطي بدأ يخرج إذن من مجالس الأنتلجنسيا الضيّقة إلى رحابة الميادين العامّة، وفي مفارقة ثرثارة بدأ هذا التململ في البروز والتصاعد مع التراجع الكبير في نسب الأمية في أوروبا والولايات المتّحدة أي بعد نحو جيل من الحرب العالميّة الثانية، فكأنّ الجهل هو ما كان يجعل الديمقراطيّة تلقى هوى في نفوس عوامّ الشعوب ..

نرجو أن يكفّ "الديمقراطيّون" عن استخدام إنّ أكبر اعتداء على العقل البشري هو استخدام كلمتي «السّيادة» و«الدّيمقراطيّة» في جملة فكريّة واحدة، كيف يكون نظام "رؤوس الأموال" في دولة تابعة "نظاما سياديّا" ؟!!!!!..

ولو تتبّعنا قليلا الممارسة الديمقراطيّة الحديثة سنجد تكريسا لفكرة المواطن "الموسميّ" الذي يُؤتى به يوم الاقتراع ثم يُقصى تماما من دائرة الاعتبار السياسي ، وتتحوّل كل تعبيرة احتجاجيّة إلى تمرّد يُجابه بمصفوفة لغوية تدور حول ضرورة ترك القرار لممثّلي الشعب في البرلمان وقد يصل بهم الأمر إلى حدّ طلب التزام الصمت و انتظار الانتخابات القادمة، وحتّى صلاحية "سحب الثقة" أثاء العُهدة تمرّ هي نفسُها عمليّا عبر ممثّلي الشعب لا الشعب نفسه لسبب بسيط وهو اندثار "الديمقراطية المباشرة" التي وإن طُبّقت في اليونان فإنّها قد طُبّقت مبتورة كما بيّنّا آنفا، وما نراه اليوم بلد

مثل سويسرا هو نموذج قريب من "الديمقراطيّة المباشرة" وماهو كذلك لأنّه محدود من حيث عدد المقترعين وموضوع الاقتراع ..

فالديمقراطية جوهر ماهيَتها صندوق الاقتراع والتمثيل المؤسّسي وهو ما يجعلها تميل إلى استنواق الشعب وتحويله إلى ‘‘إله آرسطي’’ منطو على ذاته ،فلا يراقب ولا يتابع ولا يحتج إلّا في مربّعات ضيّقة لكن بطريقة صاخبة و"مفتوحة" تحت عناوين مخاتلة ك"الدّيمقراطية التشاركيّة" ..

كما أنّ منظومة الانتخاب في ظلّ النموذج العلماني/الديمقراطي مصمَّمة بطريقة تجعل الأصوات تذهب إلى الأوفر حظّا نظريّا لا إلى "الأفضل"، إذ يطغى لدى النّاخب الخوف من "ضياع الصوت" بدلا من هاجس ذهابه إلى من يستحق، وبطبيعة الحال يلعب الإطار التشريعي زائد المال السياسي والإعلام دورا حاسما في صيانة مناخ لا أحد يمكنه القدح في "تعدّديته" لكن أيضا لا أحد يستطيع أن يُنكر أنّها "تعدّديّة زائفة" أو بمعنى آخر هي "تعدّديّة داخل الفكر الواحد" عنوانها الأبرز "الدمغجة" و "الدعاية" لا "العقلنة" و"الإقناع" ..

كلّ ذلك مع تحييد كل مرجعيّة متعالية وما يعنيه ذلك من تعزيز للمنطق النفعي/المادي لدى الأفراد وبالتالي انعكاس انشدادهم الجاف إلى أسئلة "النّجاعة"و "المردوديّة" على اختياراتهم الانتخابيّة، إذ إنّ هيمنة منطق اختيار "الأقرب إلى الفوز " بدلا من "الأصلح" هي انعكاس مرآوي مباشر لسيطرة تلك الأسئلة منزوعة القيمة !..


عالم الاجتماع "كولين كراوش"، صاحب كتاب "ما بعد الديمقراطية"

والخليق بالنّظر أنّه في السّياقات العلمانيّة تزدهر النقاشات البيزنطيّة وتتميّع القضايا الاستراتيجيّة بسبب غياب "نقطة ارتكاز مرجعيّة صُلبة Centre de Gravité)" Référentiel Dûr)، في ظلّ هذه المناخات الشاذّة يسهُل التشغيب على الناس بالآراء الشخصيّة الّتي تبدو كما لو أنّها حقيقة، فعندما يزعم طرف ما أنّ "الشعب" منح "الحزب أ"

أكثريّة الأصوات حتّى يقود الحكومة يمكن للطرف المقابل الاعتراض بالقول إنّ "الشعب" منح الحزب "أ" أكثريّة الأصوات حتّى يُشكّل الحكومة بناءً على "المصلحة الوطنيّة العليا"، مع ما يرافق ذلك من سجال فرعي صاخب آخر حول ماهية ما يُسمّى "المصلحة الوطنيّة" ومضمونها وبطبيعة

الحال لا يمكن للدستور أن يحُلّ مثل هذه "المعضلات النظريّة/النسبيّة" ..
بالمنطق الديمقراطي/الوضعي العائم والغائم يمكن أن يزعم كل طرف أنّه على حق لسبب بسيط وهو غياب أي مرجعيّة متعالية للتّرجيح النّهائي، فما يُنتجه "العقل" يمكن أن ينقلب عليه "العقل"، ولا وزن في ذلك لأيّ ضابط علمي أو معيار موضوعي إذ إنّ السّفسطة والدّمغجة والمغالطات المنطقيّة كلّها أدوات "عقليّة" في النّهاية..
ثمّ إنّ فلسفة "الديمقراطيّة الليبرالية" نفسها تسمح لأيٍّ كان بالتحدّث باسم "الشعب" كما يريد وبما يتوافق مع مصلحته بل إنها تتيح له ادّعاء معرفة المصلحة العليا لهذا الشّعب، فالمعيار المنضبط لمعرفة رأي النّاس هو صندوق الاقتراع وبما أنّ الجماعة لا تستطيع اللّجوء إلى الانتخابات أو الاستفتاء مع كل قضيّة تُثار فإنّ المجال مُتاح في الأثناء للجميع ليدّعي أنّه "ديمقراطي" وموقفُه هو دون غيره يمثّل ذلك الكائن الهُلامي الآمر النّاهي المُسمّى «أغلبيّة»..
في المقابل في ظل "نظام سياسي إسلامي" تنتفي مثل هذه التجاذبات الهامشيّة نظرًا لمركزيّة الحكم ودورانه في فلَك "الوحي".
وحتّى في أعرق الديمقراطيات في العالم فإنّنا كثيرا ما نلحظ نزوعا نحو حصر حقّ المطالبة بإسقاط مشاريع القوانين في مجلس النوّاب بزعْم أنّ وظيفة "المجتمع المدني" هي تقديم المقترحات ومناقشتها فقط؛ ما يجب أن نقوله إنّه رغم "زئبقيّة" المفهوم (وخلافيّته) إلّا أنّ هناك إجماعا على أنّ

“المجتمع المدني” هو مكوّن أساسي داخل ما يُسمّى «الجماعات الوسيطة» ويضطلع بدور مفصليّ في عقلنة العمل الحكومي وترشيد الممارسة النيابيّة وله في سبيل حماية المجتمع من «القهر المؤسّسي» أن يطالب بما يراه مناسبا لحماية المصلحة العامة وهو ما يُسمّى في “السوسيولوجيا السياسيّة” ب«تصويب أخطاء صندوق الاقتراع» ، أيّ طرح مقابل هو قطْعا مصادرة لدور الفضاء العام ومحاولة مكشوفة لقصْر صناعة القرار على «الغرف المغلقة»، مع التشديد على أنّ مجرّد صياغة مفاهيم مثل مفهوم "تصويب أخطاء الصندوق" هو دليل ثرثار على أنّ ما تعانيه "الديمقراطية" هو خلل جيني يحتاج إلى التكيّف لا العلاج !..

ومن مآزق "الديمقراطيّة التمثيليّة" نذكر نظام "الحصانة البرلمانيّة"(لا نتحدّث هنا عن "الحصانة الموضوعيّة")، هذا النّظام الّذي لا يجد ضحاياه أمامه سوى التكيّف إذ لا يمكن إلغاؤه باسم مقاومة الفساد لأن في ذلك تعطيلا لدور النّائب وفتحا لباب التّهم الكيديّة ذات الخلفيّة السياسيّة، فضلا عن هذا لا يمكن تجنّب ما يُسمّى "السياحة الحزبيّة" الّتي تجعل للائتلافات والأحزاب الكبرى سطوة وحُظوة، وأيّ تفكير في مقاومة هذه الظّاهرة يتعارض جوهريّا مع النظريّة التقليديّة للنيابة التي مفادها أنّ «النائب نائب عن الشعب لا عن الحزب وبوصلتُه المصلحة الوطنيّة العُليا» !..

واللافت في الغرب هو تتالي المؤلّفات الّتي تحمل عنوانا واحدا ثرثارا وهو "نهاية التاريخ" لمفكّرين أمثال "جون ماري جيهينو" و"فيليب جاردان" و"كريستوف بوفان دي شوزال" ...

قصارى القول ..

هناك عنوانان كبيران لمقاربات "التبشير" أو "التحذير" من قرب أفول نجم الديمقراطية : صعود الشعبوية واكتساح العولمة ..

بعيدا عن الطرح "اللاّسلطوي" ("الفوضوي") فإنّ رفض الديمقراطيّة لم يعُد يرتكز فقط على أفكار فلسفية تشنّع بفكرة حكم الأغلبية أو الرّعاع أو السوَقة والدهماء بل أصبحت أكثر تعقيدا تعقّد هذا العصر،، لكن تبقى "الديمقراطية" أروع الأنظمة الفاسدة كما يقول أفلاطون و"فخّ الحمقى" على حدّ تعبير ونستن تشرتشل"، بل إنّها وبامتياز "نظام التفاهة" أو "نظام الرداءة" أو "نظام الرويبضات" على حدّ تعبير "ألان دونو" في كتابه الشهير "La Médiocratie"..

ما يبدو واضحا أنّ سدنة المعبد العلماني من أشباه المثقّفين مازالوا عالقين في براديغمات غربيّة آيلة للسّقوط والتّجاوز في "العقل الغربي" نفسه"الّذي بدأ يتحدّث عن "ما بعد العلمانيّة" الطرح الّذي ينذر بمأزق النموذج العلماني الصُّلب ويدعو إلى "تديين العلمانية" إن صحّ التعبير تحت عنوان كبير هو "التسامح الاحتوائي" ونحيل هنا على كتابات الألماني "يورغن هابرماس"[7] ..

[7] - من أبرز كتابات هابرماس" في هذا السياق هو كتاب :"تحدّيات الدّيمقراطيّة ما بين المذهب الطبيعي والدّين" هناك مدرستان أساسيّتان في "مابعد العلمانيّة" : المدرسة الكانطيّة ذات الاتجاه الإجرائي الجاف ، والمدرسة الهيغليّة الأخلاقيّة،، الأولى تعتبر استدعاء "الديني" ضروريّا لحماية العلمانيّة فيما تعتبر الثانية أنّ في الخطاب الديني من "القيمة" ما يُثري المجتمعات الإنسانيّة وأبرز أعلام التيار الأوّل "هابرماس" أحد أعلام الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت وصاحب كتاب :"تحدّيات الديمقراطيّة ما بين المذهب الطّبيعي والدين"،، في المقابل يُعدّ "مايكل ساندل" أحد أبرز أعلام الاتجاه الأخلاقي.

بل إنّ هناك حديثا متصاعدا عن "ما بعد الرأسماليّة" أيضا إذ لم يتوقّف الجدل حول فرصة "النموذج الرأسمالي المأزوم" في الاستمرار منذ القرن الماضي ، وكانت مساهمة المفكّر المصري اليساري سمير أمين وازنة في هذا السياق بكتابه الشهير :"ما بعد الرأسماليّة المتهالكة"[8] الّذي رصد فيه أعراض تآكل البنيان الرأسمالي من خلال جملة من الظّواهر من بينها استقرار 80 بالمئة من ثروات العالم في أيدي 20 بالمئة من سكّانه[9] وتفكّك السلام العالمي خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر فضلا عن ارتفاع معدّلات البطالة وانحسار مداخيل العمّال والموظّفين علاوةً على الوضع المأزوم للديمقراطيّة، فلو وضعنا مثلا حركة "السترات الصفراء" في فرنسا تحت المجهر لَوجدنا أنّها احتجاج من الداخل وليس من الخارج، فهي هبّة ضدّ الرأسماليّة بوعي رأسمالي لا ينحاز في جوهره إلى مَن هُم تحت وكلّ مشكلته مع اختلال ميزان الظلم الاجتماعي لفائدة الأثرياء على حساب الطبقة الوسطى بدلا من الفقراء، الحراك الاحتجاجي الّذي شهدته الأراضي

---

[8] - بطبيعة الحال ساءل سمير أمين "الرأسماليّة" وبشّر بزوالها بأدوات نقد ماركسيّة و لم ينس أن يقول لنا إنّ البديل القادم على عجَل هو"الاشتراكيّة" الّتي ستبدأ باكتساح "دول الجنوب" حسب قوله.

[9] - دعوني أروِ لكم قصّة مثيرة عن واقعة جدّت بفندق "فرمونت" الشهير ،في ذلك المكان Fairmont Hotelبسان فرانسيسكو الأمريكية اجتمع عام 1995 500 من قادة العالم في مجالات الاقتصاد والسياسة والمال وكان من بين الحاضرين جورج بوش الأب وغورباتشوف ومارجريت تاتشر ورؤساء الشركات والمؤسسات العملاقة وعلماء الاقتصاد ،وكان المطلوب منهم قضاء ثلاثة أيام للتفكير بعمق وتركيز لتوضيح معالم الطريق إلى القرن الواحد والعشرين وبعد مداولات ونقاشات حادة خرج الجميع بالنتيجة المدهشة لقد اختزل الحاضرون المستقبل إلى العددين 20 إلى 80 ،ف20% فقط من سكان العالم ستكفي تماما للحفاظ على نشاط الإقتصاد الدولي ولن تكون هناك حاجة إلى أيد عاملة أكثر من هذا فخمس قوة العمل ستكفي لإنتاج جميع السلع وسد حاجة المجتمع العالمي إن هذه ال20% هي التي ستعمل وتكسب المال وتستهلك،أما ال80 بالمئة الباقون فهم مجرّد وقود للآلة الرأسمالية العظمى وبيادق بيد أصحاب رؤوس الأموال ،ويختزلScoot Mc Nealy مدير مؤسسة سان ليجيب الموقف بالقول :المستقبل هو ببساطة :- إما أن تأكل أو تُؤكل to have.. lunch or be lunch لا تريد المؤسسة الرأسمالية مواطنين زائدين عن الحاجة..!!".. des gens de trop -surplus people لينتهي الأمر بالعالم إلى واقع اقتصادي متغوّل يلتهم فيه القوي الضعيف في ظل ما يسمى "حرية الذئب في قنّ الدجاج": "الذئب حرّ في ملاحقة الدجاجة والدجاجة حرة في الهروب" ! .. للاستزادة نُحيل على كتاب :«فخّ العولمة» لهانس-بيترمان وهارالد شومان..

الفرنسيّة لم يكن سوى تطرّف رأسمالي في مواجهة تطرّف رأس المال .. بكل بساطة «الرأسماليّة» تأكل نفسها !..



وقد كان كتاب "رأس المال في القرن الحادي والعشرين" الصادر عام 2013 إسهام كبير في تقزيم النموذج الراسمالي ولو أنّ صاحبه "توماس بيكيتي" ينطلق من مقاربة تبشيريّة ماركسيّة.

هذا فضلا عن المأزق البنيوي في التفكير الرأسمالي إذ إنّ " المنظومات الرأسمالية المادية " إذ تعالج مشاكلَها الاجتماعية بهذه الطريقة البارادوكساليّة:

~تواجه انتشار الاغتصاب بفتح المواخير..
~تكافح تعدّي الذكور على أنصبة الإناث بتغيير شرع الله في الميراث..

~تُجابه العنف الزوجي بتمكين المرأة من رقبة الرجل..
~تقاوم انتشار القِنّب الهندي بين الشباب بتخفيف العقوبات بحقّهم..
~تتصدّى لنقص الاستثمار بتشريعات استثنائيّة يدفع ثمنها العامل..

وبطبيعة الحال لا يمكن لتحييد "الديني" و"الأخلاقي" إلّا أن يُعيد إنتاج الأزمة في دائرة مفرغة من "السقوط" و"السقوط المُضاد"..
واللافت في هذا النموذج الوضعي الجاف هو تغذية نوازع تبرير معصية الله بالتقصير الرسمي (تقصير الدولة) وهذا لا يقلّ خطورة عن المعصية نفسها، إذ إنّ من لوازم هذا المنطق التبريري ومُضمَراته السلبيّة أن تتحوّل الطّاعة إلى "فِعل استثناء" يقابل واقع "غياب التقصير الرّسمي" كحالة استثناء..

ظاهرة تحييد المنظومة الدينيّة والأخلاقيّة تعبّر عن نفسها أفُقيًّا من خلال عدّة اشكال لعلّ أخطرها على الإطلاق هو التحرّش المخاتِل بالدين نفسه من خلال التعاطي العنصري مع " المقابل الفكري"، على غرار الاستخدام الشائع بين الكثير من العلمانيين لعبارة «يا خواانجي» ..
فهذا الخطاب الّذي يلبس لبوس التوصيف المجرّد هو في الحقيقة صيغة فجّة من صِيَغ «العنصريّة التّفاضليّة» أو »العنصريّة الثقافيّة (Racisme culturel) «الّتي تحدّث

عنها اليساري الفرنسي "مابعد الماركسي" إيتيان باليبار Etienne Balibar، نحن هنا إزاء شكل متقدّم من التمييز العنصري "غير العنصري" إن صحّ التعبير أي يتجاوز "العنصر" أو "البيولوجيا" عموما (اللون، الشكل، العرق ...) إلى "الثقافة" (التمايزات على قاعدة المتبنى الهووي/القيمي) ، فالضحيّة هنا هو "آخر فكري" و"سياسي" ينتمي إلى مرجعيّة مختلفة يستحق أصحابها معاملةً خاصّة قوامُها النّفي والنّبذ والإقصاء والتحييد بل وأحيانا التجريد من شرف الانتماء إلى الإنسانيّة كخطوة يمهَّد لها بالوصم بالرجعيّة و"التّحريفيّة" المهدّدة للسلم الأهليّة..

كلمة «الخوانجية» أو «الإخوانجيّة» وبعيدًا عن معناها المُعجمي الجاف هي ذات حمولة دلاليّة سلبيّة لا تخلو من خطورة تجعلها بوارد أن تترك أثرَها عميقًا في بنية المجتمع نفسه لتجعلَه بِرَسم التقسيم والتذرير النفسي ويمكن هُنا استدعاء منطق «الجّمهور النفسي» الّذي حدّثنا عنه "غوستاف لوبون" في «سيكولوجيّة الجماهير» حيث يُلغى العقل بذوبان الفرد في الجماعة وتولد "روح جماعيّة" معلّبة وموجّهة، بهذا المعنى؛ تصبح خطوط التمييز بين أفراد البلد الواحد رمزيّة/مجهريّة لكنّها في الوقت نفسه خطوط صُلبة وعميقة.!!!!!!

الأنكى والأمرّ أنّ حاملي لواء العلمانيّة في بلادنا الإسلاميّة مقلّدون ماضويّون بالمعياريّة الغربيّة أي ينقلون عن الغرب ما كانوا عليه ذات زمن مضى دون مواكبة مراجعاتهم وتراجعاتهم الفكريّة المفصلية ، وهذا في الغالب نتاج تغافل وتجاهل مُغرض أكثر من كونه غفلة وجهلا، نراهم مثلا

يسخرون من نظريّة "أهل الحلّ والعقد" في النظام السياسي الإسلامي[10] والحال أنّ "مفكّري السياسة"الغربيّين أعادوا إنتاج الفكرة نفسها تقريبا من خلال "دافيد شومتر" صاحب كتاب :"الرأسماليّة الاشتراكيّة والديمقراطيّة" الّذي يقترح ما يُسمّى "ديمقراطيّة الحدّ من سلطة الأحزاب"(Minimalisme)، كما أنّ هؤلاء لم تدفعهُم عقود من "الفشل العلماني" إلى مجرّد التفكير في «بديل» أو حتّى في «كوابح هوويّة تعديليّة» تنتشلنا ممّا نحن فيه من الفقر و "العوَز الحضاري"، زائد أنّهُم أحرص ما يكون على تجنّب تقمّص روح «الحداثة» بطابعها النّقدي حتّى لا يضطرّوا إلى مساءلة "العلمانيّة" وفي الوقت ذاته يتجنّبون التمسّح على أعتاب «ما بعد الحداثة» بسيولتها المرجعيّة وبصفتها "لحظة تفكّر فيها الحداثة في نفسها" على حدّ تعبير "هابرماس" حتّى لا يُحدّثونا عن«ما بعد العلمانيّة » !..[11]

بقي أن نقول في ختام هذا المبحث إنّنا نظريّا لا نعيش مأزق الغرب المعرفي والسياسي لأنّ "البديل الحضاري" عندنا كمسلمين متوفّر وواضح لكلّ من ينظر فيرى لأنّه بكل بساطة موجود في القرآن والسنّة وما أجمع عليه سلف الأمّة وموجود

---

[10] - تجدر الإشارة إلى أنّ ممارسة الديمقراطيّة تنحو عمليًّا نحو الالتفاف على شعار "للجميع أن يشارك في صنع القرار البرلماني" عبر آليات توجيهيّة خاصّة مثل تبنّي فكرة "اللجان البرلمانيّة " الّتي تضمّ في الغالب "الصفوة" أو "أهل الذكر" ..

- [11]فضلا عن خلافيّة المصطلحيْن يصعب الحديث عن" الحداثة "و"ما بعد الحداثة "في سطور قليلة فيها ما فيها من الاختزال المُخلّ، لكن سنحاول تقريب الصورة قدر المستطاع،" الحداثة MODERNISME "هي حركة وفي الوقت نفسه إحالة على مرحلة شهدتها أوروبا واقترنت علميا ببواكير التقدّم تقني (لذلك هناك من يرى أنّ الحداثة بدأت في القرن العشرين) وثقافيا ببروز الاتجاهات العقلانيّة وما رافق ذلك من نوازع تمرّد على التقاليد، كما تجدر الإشارة إلى أنّ هناك من يؤرّخ لظهور الحداثة باكتشاف" العالم الجديد "من قبل كولومبوس(القرن15) وهناك من يقرن هذا الظهور بميلاد اللوثريّة(القرن16) وهناك من يربطها بالديكارتيّة رائد" العقلانيّة الحديثة "(القرن17) وهناك من يردّها إلى عصر التنوير(القرن18) وهناك من يعتبرها نتاج التطور في الحقل الأدبي أواخر القرن 19 (صعود" الرومانسيّة "على حساب" الكلاسيكيّة") ، على كل حال وباختصار تنطوي" الحداثة "على الإيمان ب"العقلانية-"العلم– الديمقراطية (لذلك الحداثي غربيا هو بالضرورة علماني _ (التجديد) القطع مع التراث)... ؛ بطبيعة الحال المصطلح دخيل على البيئة العربية الإسلامية ولطالما كان مفهومه مدار محاولات التطويع وفقا للخلفية الفكرية للمطوّع فهي عند" العلماني "تقتضي فصل الدين عن الدولة وعند" الإسلامي "(طائفة من الإسلاميين" المتصالحين "مع الغرب) تستدعي احترام دين الأغلبيّة وبناء نظام سياسي يتساوق مع أحكامه، أمّا" ما بعد الحداثة "(وفقا للرأي الغالب) فقد اقترنت بمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية الّتي تميّزت بتعاظم حيرة الإنسان وضيقه ذرعا بمُخرجات" الحداثة "، وأبرز سمات ما بعد الحداثة "اللّامرجعيّة".. فإذا كان" العلماني "يرى في" العلمانية "("فصل الدين عن الدولة") "حداثةً" فعليه إذا مارام التمسّح على أعتاب" مابعد الحداثة "أن يُحدّثنا عن" ما بعد العلمانية" !..

في التاريخ السياسي الإسلامي[12] في المقابل نرى الغرب في حالة هدم دون أفُق للبناء، وما يجب أن نراه حقيقةً ليس التّشنيع بالدّيمقراطيّة في حدّ ذاته بل "النّظام" الّذي يراه المشنِّع مكانَ هذا "النظام الديمقراطي" من لا يرى «النّظام الإسلامي» بديلاً فهو بالضّرورة "حليف موضوعي" للاستبداد وأخطر مِن "الدّيمقراطيّين" أنفُسهم !..

[12] - بطبيعة الحال القرآن والسنّة والإجماع احتكامًا والتاريخ السياسي الإسلامي استلهامًا.